أكاديميون وسياسيون يتحدثون لـ (14 أكتوبر):

التجربة الديمقراطية اليمنية وليدة وتسير في المسار الصحيح

لا يزال المواطن العربي ينشد الديمقراطية الحقيقية التي لم يصل إليها بعد، وذلك لعدد من الأسباب التي حالت دون وصوله إليها ، فالديمقراطية كما يقول علماء السياسية لا تزال متعثرة في البلدان العربية وفي بدايتها وتحتاج إلى بذل المزيد من الجهود في سبيل تطويرها، فليس الديمقراطية تعدد الأحزاب السياسية وتعدد منظمات المجتمع المدني وغيرها من الجمعيات وإنما الديمقراطية هي القبول بالرأي والرأي الآخر ، والتداول السلمي للسلطة وحرية التعبير وغيرها من الأمور.

فإذا أردنا النهوض بالواقع الديمقراطي العربي المتعثر فلابد من القضاء على كل المعوقات التي تحول دون الوصول إلى ذلك، حول هذه القضايا وغيرها وعلى هامش الاجتماع السابع للجمعية العربية للعلوم السياسية الذي انعقد الأسبوع الماضي بصنعاء استطلعت "١٤ أكتوبر" آراء عدد من المشاركين في الاجتماع السابع للجمعية العربية للعلوم السياسية بصنعاء واليكم الحصيلة:

استطلاع / عبد الواحد الضراب – تصوير/ توفيق العبسي

العملية الديمقراطية في بدايتها

الدكتور / محمد شريف بدر الدين من الجامعة اللبنانية كلية الحقوق السياسية والإدارية تحدث بالقول "لا تزال العمليات الديمقراطية في الوطن العربي في بدايتها ولكنها تبقى هناك عثرات صعبة لابد من تذليلها ونتمنى أن ترقى تلك المجتمعات إلى حاله يستطيع بها الإنسان العربي التعبير عن آراءه السياسية بكل حرية في سبيل تطوير هذا المجتمع".

وأضاف قائلً "من معوقات التطور في الوطن العربي البيروقراطية والعشائرية ، وهناك بعض الأساليب التقليدية السياسية القديمة التي لا تزال تبوأ الصدارة وخاصة تلك النخبة التي لا تزال تعمل بالطرق القديمة جدا خاصة وقد أصبحنا في طور العولمة فلابد من الاستفادة من التجارب الصحيحة والناجحة في بعض دول المنطقة .

هناك بعض السلبيات ولابد من إيجاد السبل الكافية في سبيل تطوير تلك العملية الانتخابية الناجحة وعرض كل الايجابيات والسلبيات في سبيل تطوير الايجابيات بطرق علمية صحيحة وموضوعية بعيدة عن أي تخريب .

تجربة مريرة

وتحدث الدكتور عمر محمد علي محمد أستاذ العلاقات الدولية بجامعة الخرطوم السودانية عن الواقع الديمقراطي العربي بالقوله "أنا سعيد بوجودي في اليمن ولاشك إن الواقع العربي الآن يمر بتجربة مريرة وهي مرحلة التحول الديمقراطي وهذه تحتاج إلى جهود كبيرة من المهنيين ومن القادة ، ولابد من عمل الكثير حتى تتحقق طموحاتنا على ارض الواقع وحتى ينعم الإنسان العربي بحقوقه ، وان ينتشر العدل في كل أرجاء الوطن العربي لان العدل هو الأساس للتغيير نحو المسار الديمقراطي الصحيح وديمقراطيتنا يجب أن تنبع من تقاليدنا وعادتنا لا أن تكون مستوردة و مفروضة علينا من الخارج.

وأضاف بان "الأمية هي المعوق الأساسي للتطور الديمقراطي ولابد من محاربتها ونشر الوعي وتطوير التعليم في الوطن العربي وبدون التعليم لن يكون هناك تقدم حقيقي للديمقراطية".

ديمقراطية قبلية وإنجاز يمني

أما الدكتور / محمد المسفر أستاذ العلوم السياسية في جامعة قطر فقد قال : " بالنسبة للديمقراطية في العالم العربي ليس هناك ديمقراطية بمدلولها الصحيح والذي يجري في هذا العالم هو عملية تزوير وتغير للديمقراطية وهناك من يعتقد بأن الديمقراطية تعدد الأحزاب السياسية ، وهناك من يعتقد أن الديمقراطية هي عدد المنابر الموجودة في داخل الدولة وهذا مفهوم خاطئ عن الديمقراطية ، الديمقراطية مختلفة كلية عما يجري في عالمنا العربي والدولة الوحيدة المؤهلة للديمقراطية في العالم العربي هي مصر والمغرب وتونس والجزائر ، غير ذلك ليس هناك أي مفهوم أو أي منطق لكلمة الديمقراطية لأنها ترتكز على القبلية اولا ، أو ترتكز على أصحاب رأس المال ثانيا . وبالتالي لا يمكن أن نقول أن ما يجري في العالم العربي هو عمل ديمقراطي وإنما هو عمل تشويه لمفاهيم الديمقراطية".

وأوضح يقول "بأننا إذا أردنا ديمقراطية حقيقية فعلينا أن نبدأ بالتنشئة العودة إلى الجذور العودة إلى مفاهيم أن الإنسان لا يمكن (كل من استبد برأيه ضل) من هذا المفهوم العربي الإسلامي ننطلق ، وبالتالي إذا أردنا أن نبدأ بمرحلة ديمقراطية فلابد من تنشئة ولابد من توعية ولابد من تعبئة لابد من قضاء على الفساد لابد من قضاء على التخلف لابد من القضاء على الفقر فلا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية وهناك فقر ، وبالتالي كيف نبدأ؟!..هي مرحلة التنشئة التربوية التعليمية بداخل المدرسة وبداخل البيت ثم عن طريق وسائل الإعلام ، الإعلام الحر وليس الإعلام الموجه".

وقال المسفر "إن الديمقراطية في اليمن أو في مكان آخر هي ديمقراطية قبلية وليس ديمقراطية علمية حقيقية ، واكبر انجاز في اليمن أن المواطن اليمني بدأ يقف في طوابير أمام صناديق الاقتراع أيا كانت هذه النتائج أو الانتخابات ، لكن الخطوة الأولى أن الرجل اليمني القبلي لم يحتك بحضارات الإنسان خارج حدوده بدأ يقف في الطابور وبدأ يدلي بصوته أيا كانت النتائج".

الديمقراطية هي طريق التنمية

وتحدثت الدكتورة / نجوى إبراهيم محمود أستاذه العلوم السياسية جامعة ٦ أكتوبر بمصر بقولها :" الجمعية العربية للعلوم السياسية هي إحدى أشكال المجتمع المدني ، ونحن نحاول أن يكون لنا دور فاعل عن طريق أنه إذا وجدت بعض القضايا التي تعاني منها الدول العربية . إحنا بنديها اهتمام ويتخضع للدراسة والبحث ونشارك الآراء . ونحاول أن إحنا نحسن أوضاعنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وتحدثت عن التجربة الديمقراطية اليمنية وقالت " التجربة اليمنية وليدة ومسارها ممتاز ، واعتقد أن اليمنيين محظوظين بالرئيس علي عبدالله صالح وبرئاسته يعطي فرصة للديمقراطية وحتنموا الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني وقريبا جدا حتكونوا في الصف الأول للديمقراطية في الوطن العربي .

وقالت عن نظام الكوتا " أنا ارفض هذا النظام وبشدة رغم انه يمكن أن يكون لصالح المرأة وارفض الكوتا سواء للمرأة أو غيرها ، فعندما تكون انتخابات لازم كل واحد يدي صوته للي عايزه ، فالمسألة فيها حرية تامة .

وأضافت نحن في الدول العربية لدينا أزمة في الأحزاب السياسية ففي منطقة الخليج ممنوع إقامة الأحزاب السياسية ، وهناك قيود على تشكيل أحزاب سياسية أما باقي الدول العربية ففيها فعلا أحزاب سياسية فهي تمارس دور بشكل كويس نتيجة للقيود المفروضة عليها ، وفي الواقع الشكل العام هو تعددية حزبية والواقع هي سلطة حزب واحد حاكم مهيمن ، والحلول الديمقراطية ونشر الوعي الديمقراطي وقبول الرأي الآخر ومانخافش أن فيه رأي معارض ، لأنه ممكن الرأي المعارض يكون أطول فلازم ندي فرصة للرأي الآخر والديمقراطية هي طريقنا إلى التنمية وحياة أفضل .

لا ديمقراطية بدون أحزاب سياسية

أما الدكتور / محمد يعقوب من الأردن فقال" الواقع الديمقراطي لا يسر وكنا نأمل بتحولات ديمقراطية حقيقية ، والواقع يؤكد انه مافبش التحول المنشود اللي ناماله النخب العربية بسبب جزء منه أن مستوى الوعي في ممارسة الديمقراطية في العالم العربي متدني الشي الأخر أن الأنظمة السياسية العربية لا ترغب ولا تمتلك الإرادة السياسية الحقيقية لتحولات ديمقراطية حقيقية ،ومعظم الانتخابات النيابية أو الانتخابات الرئاسية الي تجري فيها لا توحي بالثقة ، والسبب رغبه المتربعين على مراكز السلطة العليا في الأنظمة السياسية العربية لا يرغبون ولا يؤمنون بعملية التناوب السلمي للسلطة ، و،أمل أن الأجيال القادمة تفرض على الأنظمة السياسية أداء افصل في المستقبل .

وأضاف لابد من تحرير الإدارة السياسية للمواطن العربي لأنه لديه إحساس انه مهمش رغم أنها تتاح له أحيانا فرص المشاركة في الانتخابات ، لكن لأنه ماعنده ثقة في الآليات التي تطبق في العالم العربي ،ولذلك غالبا ما يعزف عن المشاركة في الآليات الديمقراطية فلا يمكن أن تكون ديمقراطية بدون أحزاب سياسية ، البنى الموجودة في معظم بلدان الوطن العربي هي بنى تقليدية العشيرة ، المنطقة الطائفة وهذا لا يمكن أن توجد فيها ديمقراطية ، فالديمقراطية لا يمكن أن تتواجد الا في ظل أحزاب سياسية حقيقية تكون المواطنة فيها هي العنصر .

وقال " إن الجزء الأساسي في المعوقات للتطور الديمقراطي هو عملية النمو أو التحول الاجتماعي مجتمعاتنا لسه ميالة إلى البنى البدائية التقليدية.

ثانيا المستوى الاقتصادي في الوطن العربي فالمواطن عنده قضايا أهم وهي حياته اليومية (الفقر ــ البطالة) وغيرها ، إضافة إلى النظم السياسية وهي عائق وكذلك المجتمعات العربية لم تصل إلى مرحله النضج السياسي والاجتماعي الذي يؤهلها لممارسة الديمقراطية بطريقة ايجابية.

د/محمد شريف بدر الدين:

العملية الديمقراطية في الوطن العربي لا تزال في بداياتها وتواجه العديد من الصعاب

د/ محمد المسفر:

لا توجد ديمقراطية في الوطن العربي بمدلولها الصحيح وما يجري هو عملية تزوير وتغيير للديمقراطية

د/ نجوى إبراهيم:

اليمن ستكون قريبا في المصاف الأول للديمقراطية في الوطن العربي

د/ محمد يعقوب:

الواقع الديمقراطي العربي لا يسر ونأمل بتحولات ديمقراطية حقيقية

سفر المشهد الجيوبوليتيكي العالمي من الظلمات إلى الضوء

محمد علي صالح

ونحن ننطلق إلى الأمام بأجنحة الثورات المعلوماتية والجينية وبسرعة الضوء نفتش في المدى عن وجه للحياة في مجرات كونية جديدة.

ونحن ننطلق إلى الأمام – بسرعة الضوء – وإلى فضاءات كونية عالمية بعيدة وإلى آفاق زمن عالمي جديد.. انتقلت فيه الحدود السيادية للدول من الأرض إلى السماء، ويستطيع فيه أرباب الضوء تصفح وجوه المتعبين والفقراء في أكواخ مدن الصفيح في كل لحظة من حجرات مكاتبهم الفارهة.

في هذه الأثناء المهمة التي تقف فيها البشرية على مفترق طرق وفي حالة انذهاش مشوب بالقلق يجور بنا في هذه الأثناء، وفي هذه التناولة العودة إلى الوراء لالقاء نظرة على التكوينات الأولى لظاهرة صناعة الدول في التاريخ العالمي.. والعودة إلى تصفح سيرورة التطور في زوايا التاريخ وبين أحضان الجغرافيا.. والتوقف أمام المحطات الهامة في تاريخ الدول منذ ظهورها قبل حوالي أربعة قرون من رحم الزمن الاقطاعي للامساك بمقود التغيير الذي أخرج أوروبا من عصور الظلام إلى فضاءات الزمن الثوري وعصر الثورات الصناعية.. أوروبا التي حملت لواء الاستكشافات الجغرافية.

فهل حقاً بان ميلاد ظاهرة صناعة الدول كما قال خبراء الحفريات الجغرافية المهتمين بالشأن السياسي ترجع إلى معاهدة (سفاليا) التي اقترن بها ميلاد القانون الدولي الحديث التي وقعت في عام ١٦٤٨م والتي تم بموجبها الاعتراف بسيادة الدول على أراضيها، معتبرة أي تدخل في الشؤون الداخلية لأي من هذه الدول خرق للقانون الدولي.. وقد مثل ذلك التطور ظهور أول خارطة سياسية للعالم ..!!

أولئك الخبراء المهتمون بالشأن السياسي زعموا أن ظهور أوروبا مقسمة إلى كيانات ذات سيادة.. قد مثل الأساس الأول لمنظومة العلاقات الدولية.. الذي تجسد بأكثر من (٣٠٠) كيان لهيئة الدول الحديثة.. ذلك المعطى الذي جاء لكي يعبر عن طبيعة المرحلة التاريخية المتوازنة التي شهدتها أوروبا في أعقاب حركة الإصلاح الديني وانتهت إلى فصل الدين عن الدولة وتحرير شهادة ميلاد جديد لأوروبا وللدولة الحديثة.

ولم يكن أمامها من خيار سوى الذهاب إلى التمترس خلف حدود الدولة الإقليمية ذات السيادة لضمان الأمان والحماية لنفسها وعلى خلفية حركة الشد والجذب بين عاملي الاستقرار وعدم الاستقرار الذي شهدته المجتمعات الأوروبية حين ذلك ظهرت أول خارطة سياسية للعالم.

الاستقرار من حيث أنه يمثل التمسك بالتراث والتقاليد وبمجموعة الرموز الروحية والثقافية لأي شعب من الشعوب التي تندرج تحت رايته المشاعر الوطنية وتراث الأمة وعلمها ونشيدها الوطني.

وعدم الاستقرار من حيث أنه يمثل الحركة التي تشمل على كافة أشكال التبادل بين المجتمعات – البشر والبضائع والأفكار – وقد أدى هذان العاملان دورهما في التكوينات الأولى لظاهرة صناعة الدول.

وفي هذا الإطار فقد كان لثورة البارود أثرها في تشكل خارطة أوروبا السياسية الانتقالية.. التي أخرجتها من وراء الأسوار والحصون والقلاع إلى فضاء البعد السيادي للدول.. وإلى الانخراط في نسق دفاعي وأمني حامل لبعد لتغير والعناصر التحدي والقوة في حقل العلاقات العالمية..!!

ومنذ ذلك الوقت وصناعة التاريخ متدفقة بغزارة بأشرعة الترسيم لفضاء العالم الجيوبوليتيكي.. الخارطة التي تتصور وضع الدول في الحظة بعينها من الزمن هو بطبيعته في حالة من التبدل.. انسيابية وانقلابية لا تنقطع..!!

وظاهرة صناعة الدول.. الجغرافيا السياسية – كما تعلمنا حجرات الدراسة : بأنها لم تكن سوى تلك الأنماط المتعاقبة التي شهدت تغيرات في الماضي وهي على موعد مع تبدلات أخرى في المستقبل..!!

وبمقلاع القوة أصبحت السيطرة على الأراضي عرفاً دولياً واستعمارياً.. "وشكل الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة تسعة أعشار القانون" وبموجب ذلك المعطى تم تقطيع أوصال القارة الأفريقية بين القوى الأوروبية في عام ١٨٨٤م بعد مؤتمر برلين المشؤوم..!!

– خبراء الجغرافيا السياسية المهتمين بالشأن الاقتصادي – الذين ذهبوا لإعطاء توصيف اقتصادي لظاهرة صناعة الدول.. منطلقين من الأثر الذي لعبته عملية التنافس بين كبار الملاك للأراضي الزراعية وطبقة التجار الناشئة للسيطرة على الأسواق العالمية والتي ترتبت عليها فكرة نقل السياسات التجارية بين المدن إلى يد الدولة الإقليمية ذات السيادة.. التي أرجع ظهورها أصدقاء التوصيف الاقتصادي إلى أس اقتصادي تراكمي للثروة.. تم تحقيقه بأذرع القوة الهولندية المنسلخة من شجرة الإمبراطورية النمساوية في أواخر القرن الـ (١٦) الميلادي.

وغني عن القول أن ذلك المعطى جاء لترسيخ البناء المتين لظاهرة صناعة الدول التي اتخذت لها خلال القرون الماضية أشكال وخرائط وفضاءات سياسية وسيادية مختلفة عكست مبدأ القوة والغلبة والهيمنة للقوى الصاعدة إلى نادي العظمة..!! ووفقاً لتلك الحقيقة الجيوبوليتيكية فإن القرن الـ (١٦) أعطى لكل من البرتغال وأسبانيا الحق في تقاسم العالم فيما بينهما بموجب معاهدة أبرمت بين الطرفين في عام ١٤٩٤م أهم بند فيها هو استثناء أوروبا من التقاسم ..!!

أما الجديد الذي جاء به القرن الـ (١٧) فقد تمثل بارتسام حالة من التحدي والصراع على مناطق النفوذ بين هولندا وأسبانيا على ضفتي أوروبا وفضاء الهند الشرقية والعالم.

بينما كان القرن الـ (١٨) في حالة اشتباك بين بريطانيا وفرنسا تحت سقف المعارك الضارية والحروب البارودية التي امتدت إلى أراضي العالم الجديد أمريكا.. وتجلى القرن (١٩) في جملة من عمليات التكالب الاستعماري الأوروبي المتعدد الأقطاب على اقتسام القارة الأفريقية والآسيوية ومناطق أخرى في العالم.. وينظر إلى معاهدة فرساي في عام ١٩١٩م بأنها تشكل ذروة الاندفاع الاستعماري الأوروبي المتعطش لإسالة الدماء ولفرض الهيمنة في أي بقعة في الأرض.. وبدوره القانون الدولي الذي تم صياغة بنوده قبل نحو قرنين من الزمن على أساس ضمان سيادة الدول وسلامة أراضيها.. لم يستطع ثني تلك القوى عن تنفيذ أهدافها ومخططاتها الاستعمارية في العالم.

وظل القانون الدولي والنظام الدولي مفردتين مرتبطتين بمصالح وأهداف القوى الدولية الكبرى غير قادرتين على نزع الأقنعة وفضح المبررات التي ذهبت إلى تسويقها في ذاكرة التاريخ من أجل السيطرة على أراضي الآخرين، الأمر الذي أدى إلى إفراغ ذلك القانون والنظام من محتواهما..!!

وفي ظاهرة صناعة الدول التي اتخذت من العواصم والحدود مرتكزاً لها إلى جانب الأرض والسيادة لكي تعبر من خلالهما إلى فضاء الترسيم لخارطة العلاقات الدولية ولكي تجسد من نافذتها معنى الحضور لذاتها الوطنية في المكان والزمان..!!

الحدود من حيث أنها جاءت في البداية مزيج لخلق الأسواق المهورة بمعدلات متفاوتة من الضرائب الجمركية.. والتي أصبحت مع مرور الوقت من أهم القضايا التي تشغل بال الدول.. وغدت من السمات المميزة لعالم اليوم.. وفكرة الحدود بشكلها الطبيعي ترجع إلى فرنسا.. أما فكرة الحدود القومية فإنها ترجع إلى المانيا كرد فعل على سياسة فرنسا التوسعية في القرن الـ (١٨).

وإجمالاً فإن الحدود تشكلها وتمليها سياسة القوة..!!

أما العواصم : فإنها ظهرت كحاجة لتمثيل مختلف الدول لتستوعب التطورات التي شهدتها الحياة السياسية والاقتصادية كوعاء حامل للنشاط السياسي بين الدول.. ومركز لإدارة شؤون الدول الداخلية والخارجية.. ومركز لجمع المعلومات وتبادلها والحصول عليها والتعرف على طبيعة القرارات والسياسات التي تتخذها الدول.. وإلى ذلك النشاط والبداية.

ترجع ولادة الدبلوماسية كرافعة للعلاقات بين الدول التي اخذت ترسل مبعوثيها ومندوبيها إلى الدول الأخرى في هيئة تمثيل متبادل بين العواصم والمدن المختلفة.

العواصم التي أصبحت مع تقدم الوقت بمثابة رموز الدول بما تمثله وتعكسه من طراز معماري وسمات حضارية وثقافية وجمالية.

وإذا كانت صناعة الدول قد لعبت في المراحل الأولى من ظهورها دور إيجابياً كدافعة للتطور.. فإن ذلك الدور سرعان ما تحول إلى نزعة تدميرية للإنسانية في مرحلة تاريخية من تطورها – خرجت من معطف البعد السيادي للدولة القومية ذلك الدور الذي ارتبط بنزوع إلى الهيمنة الدولية وبحروب طاحنة وصراعات دامية ومواجهات صاخبة بين القوى العالمية.. حولت الذاكرة الإنسانية إلى مستودع للآلام وأضحى التاريخ من جرائها أطلال وخرائب وأشلاء ودموع ودمار.. وما أن يسدل الستار على حقبة بارودية حتى تشتعل أخرى بأسلحة أكثر فتاكاً ودموية.. ويكفي التذكير بأن تلك الحروب أغرقت أوروبا بويلاتها زمناً طويلاً، وفرضت عليها لارتهان لعصور الظلام قروناً عدة قبل أن تبحر بأشرعة الاستكشافات الجغرافية وتدير عجلة الثورة الصناعية وترفع راية الاستعمار في سماء العالم الخارجي.

حيث شهدت الساحة الدولية منذ انعقاد مؤتمر فيينا عام ١٨١٥م الذي وضع نهاية لحقبة الحروب النابليونية وحتى نهاية حقبة الحرب الباردة في أواخر القرن الماضي أكثر من (٣٦٠) حرب كارثية.. وإذا كانت البدايات الأولى لظهور النظام الدولي تعود إلى مؤتمر فيينا التي خرجت من معطفه تلك الحروب الاستعمارية.

النظام الدولي الذي ارتسمت ملامحه في سماء العالم بعد حوالي قرن كامل – من تلك البداية – في هيئة "عصبة الأمم" بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها.. الذي الهدف من قيامها وضع "نظام دولي" لحفظ السلام والأمن العالمي يمنع وقوع كوارث جديدة في حياة البشرية.. فإن ذلك النظام الدولي سرعان ما سقط تحت أقدام النزعة القومية التدميرية التي اكتوت أوروبا والعالم بجحيمها.. وهكذا اقترن "الفضاء السيادي" للدولة القومية الرأسمالية بجملة من الصراعات الدولية بين القوى الاستعمارية التي أغرقت أوروبا والعالم بفائض الموت والدمار ودفعت ثمن لذلك سقوط أكثر من (٢٤) مليون شخص قتلى وجرحى بنيران الحروب العالمية الأولى والثانية في القرن الماضي.. ليس إلا..!!

ومن نافذة تلك الحروب تقدمت أوروبا هذه المرة ومعها أمريكا إلى إرساء نظام عالمي جديد وتحديداً الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية.. حملت مظلته "هيئة الأمم المتحدة" وتم بموجبه إعطاء يد طولى لتلك الدول في القرار العالمي واقتسام العالم فيما بينهما.. النظام الذي كان يهدف في جوهره إلى خلق مناخ من الاستقرار والتعايش العالمي خادم لأهداف ومصالح الدول المنتصرة في الحرب.

ولأن ذلك النظام العالمي الذي تعود أبوته إلى عقلية استعمارية محاربة على الدوام.. ولد من رحم الأزمة العالمية التي تفجرت في سماء أوروبا في حمم بارودية أكثر من مرة.. فسرعان ما ظهرت إلى العلن جملة من المخاوف والتباينات والخلافات بين الأطراف المنتصرة في المعركة.. التي توزعت بين الهم الاقتصادي الأمريكي.. وبين الحفاظ على عظمة ومكانة بريطانيا العالمية.. وبين تأمين فضاء أوروبا الشرقية أمام المد السوفيتي العقائدي الشيوعي..!! وتمحور ذلك الاختلاف بأشكال ومخاوف متباينة ومتبادلة بين الأطراف الثلاثة مناهضة للهيمنة الأمريكية والامبريالية البريطانية والشيوعية السوفيتية.. وبعد أقل من عامين من دخول أطراف النظام العالمي تحت مظلة الاستقطاب.. تفجرت حرب عالمية ثالثة في سماء العالم ولكنها اتسمت بالبرودة انقسم العالم بين قطبيها الشرقي والغربي.. وتحولت أوروبا إلى حديقة خلفية بين قطبي المعركة التي استمرت مجرياتها ووقائعها أكثر من خمسين عام وانتهت بانهيار قطب الشرق وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالزعامة الأحادية للنظام العالمي.. وفي غمرة الاندفاع إلى تلك الحرب شهد البيت الأممي عمليات تصديق على ولادة العديد من الدول التي خرجت من تحت سقف الاستعمار إلى فضاء الاستقلال الوطني ووصل عدد أعضاء الأسرة الدولية المنظوية تحت راية الأمم المتحدة أكثر من (١٩٢) دولة ذات سيادة.

وهكذا فإن حقبة الحرب الباردة حملت لواء السيادة للدولة الوطنية من ناحية وسلبتها الكثير من سلطاتها المحلية من ناحية أخرى.. لصالح المظالم العالمي الجديد ولصالح الشركات المتعددة الجنسيات التي جاءت لتكرس فضاء كونياً لمصالحها الحيوية الغى المسافات والحواجز والقيود من طريقه.. بما في ذلك المقومات السيادية للدولة.

اليوم وبعد مرور أكثر من أربعة قرون على ظهور الدول حافلة بالأحداث والمتغيرات والتبدلات المهمة في التاريخ الإنساني.

ها نحن نقف أمام مفترق طرق.. وها هي الدول تقف أمام جيل من التحديات التي تطالب الدول بتقديم نفسها قرباناً على مذبح زمن اليوم العالمي العاصف بالتطورات العابرة للقارات والأكوان.. حرى بنا القول بأن الدول إذا لم تسارع إلى مواكبة واستيعاب هذه الحقائق المعلوماتية الضوئية والانفتاح على فضاءات التقدم العلمي وجديد إنجازات الثورات العلمية فسوف تكون مهددة بالزوال.. إلى مزبلة التاريخ..!!

فضل قائد لن ننساك

الدكتور/ أحمد صالح علوي

فاجأتنا صحيفة (الأيام) في عددها الصادر يوم الاثنين ٢٦/ ١١/ ٢٠٠٧م بنشر خبر وفاة الزميل والصديق العزيز، أستاذ علم المنطق المساعد بكلية الآداب/ جامعة عدن، وكان لهذا الخبر وقع قوي على عقولنا وقلوبنا.. إذ عم الحزن علي وعلى زملائي باحثي وموظفي مركز البحوث والتطوير التربوي الذين عرفوه جيدا وأحبوه كثيرا.

ومن لا يعرف الأستاذ/ فضل قائد الذي كما قال عنه الزميل نعمان الحكيم (كان ودوداً يحب الناس ولايقطع زيارتهم.. خلوقاً محباً للخير، ومدرساً متميزاً، وشاباً متوقد العطاء والفكر وراجح العقل، وأحب أن أضيف بأنه كان أيضاً واسع الثقافة متواضعا، ومهذبا ولطيفا ومرحا ونزيها ولم أسمع يوما أنه أساء لأحد أو سبب الألم لأحد، وكانت الابتسامة لا تفارق محياة.. كما أن الأستاذ فضل كانت كفاءته في مجال تخصصه عاليه وكان كريماً مع طلبته وزملاؤه فلم يبخل يوما في تقديم المساعدة العلمية لمن يحتاجها، وكان يبذل جهده بحماس في مراجعة الأعمال العملية التي يلجأ أصحابها إليه لمراجعتها، وكان يقوم بذلك بعناية ودقة، كما كان يرفض أن يقبل حتى أبسط هدية تعبيرا عن الإمتنان لجهوده.

فضل قائد

وقد شرفني الفقيد في أنه أعد تقديم لكتاب ألفته بعنوان: (من تاريخ الفكر التربوي)، والكتاب أعتمد من قبل جامعة عدن ككتاب تعليمي وهو الآن في مطبعة الجامعة.. ومن يقرأ ذلك التقديم ستتجلى له من خلال ما كتب ثلاث صفات حميدة للفقيد هي:

– معرفته الواسعة في مجال المعرفة التي تناولها الكتاب.

– كان يحب القراءة كثيراً، فيدل ماكتبه في التقديم على إلمامه جيداً بما حواه الكتاب، وقراءته جميع فصول الكتاب وموضوعاته بأهتمام ودقة، وكما أورد هو: (أقول هذا بعد قراءتي المتأنية للكتاب ولأكثر من مرة، ففيه معارف متنوعة الأبعاد، بنيويا ووظيفيا).

– كما عكس ما كتبه في التقديم تواضعه الكبير رحمه الله فبرغم إتساع وعمق ودقة معارفه الا أنه طرح أراءه بتواضع ولم نلمس منه يوما نزعة التباهي.

وبصدد مشاركاته العلمية والأكاديمية فالأستاذ فضل قائد عمل مدرساً في كلية التربية – عدن، ثم مع تأسيس كلية الآداب عمل مدرساً لعلم المنطق في الكلية ثم أستاذ مساعد ثم رئيساً لقسم الفلسفة في الكلية، كما عمل مديراً لتحرير مجلة كلية الآداب الحولية منذ صدور عددها الأول، وهي مجلة علمية محكمة تصدر دراسات وبحوث في مجالات الفلسفة والمنطق والتاريخ والجغرافيا واللغويات وعلم الاجتماع وعلم النفس، وغيرها.

كما أن للفقيد إصدارات ودراسات منشورة في الفلسفة والمنطق منها: قراءة في البنيوية في عام ٢٠٠٢م، فلسفة المكان والزمان، في عام ٢٠٠٥م.

كما أنه كان يجيد كتابة المقالة القصيرة، حتى أكثر مسائل علم المنطق تعقيداً كان يتقن الكتابة عنها بأسلوب موجه لعامة القراء على شكل أقصوصات قصيرة.

ولقد استفادت وزارة التربية والتعليم من خبرات الفقيد واختصاصه في علم المنطق، فأولت إليه مهمة تأليف كتاب مادة المنطق الصف الثالث ثانوي أدبي في التسعينيات، ثم ساهم بفعالية في عملية تطوير منهج الفلسفة والمنطق لمرحلة التعليم الثانوي بعد العام ٢٠٠٢م.

للفقيد فصل قائد:

١– إسهامات فلسفية وأدبية داخل الجامعة وخارجها.

٢– مقالات أدبية ومعرفية (أوراق من ذاكرة اليمن السعيد).

٣– نقد نظرية القياس الأرسطية عند ابن سيناء وابن يتمية وسلسلة الكتاب الجامعي (دار جامعة عدن للطباعة والنشر).

٤– بعض الإصدارات : ١– ألف سؤال وجواب ٢– كتاب المنطق المليونير الفقير.

وفي آخر هذه الكلمات ندعو ونتمنى على كلية الآداب التي قدم بها ولها ومن خلالها الكثير.. أن تعقد فعالية تأبين أربعينية أو إصدار كتيب عن الفقيد، وأقلها أن يتم ذلك في إطار قسم الفلسفة الذي كان زميلاً لهيئته التدريسية، ورئيساً للقسم.. وكذلك نرجو أن يحوي الموقع الالكتروني للكلية الآداب، الجميل في تصميمه وفي محتوياته نتمنى أن ترد تعزية بالفقيد ونبذة قصيرة عنه.